

وقد وضعت المنظمات غير الحكومية / منظمات المجتمع المدني بيان عالمي مشترك من أجل مستقبل خال من المواد السامة لخلق مزيد من الوعي أمام الكميات المتزايدة من المواد الكيميائية السامة في البيئة و الغذاء والمجتمعات المحلية والأطفال. ولم ينس المصادقون على هذا البيان الالتزامات التي قطعت في مؤتمر قمة الأرض في ريو عام 1992. و بعد عشرين عاماً، ريو +20 لم يقدم شيئاً يذكر لضمان هذه الحقوق. ونحن اليوم ندعو الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى اتخاذ إجراءات لحماية المجتمع وضمان حصول الجميع على الحق في العيش في مجتمعات وأماكن عمل آمنة ومحمية من المخاطر السامة.

ونحن نطلب من جميع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لانضمام إلينا لدعم هذا البيان المشترك، والعمل معا في تضامن من أجل مستقبل خال من المواد السامة للجميع.
الزيارة <http://ipen.org/toxics-free-2012> :

المنظمات غير الحكومية / منظمات المجتمع المدني بيان عالمي مشترك من أجل مستقبل خال من المواد السامة

نحن، (اسم المنظمة) إحدى منظمات المجتمع المدني، المشاركة في الحملة العالمية من أجل مستقبل خال من المواد السامة أنّ التعرض للمواد الكيميائية السامة والخطرة غير ضار و يكون للناس الحق في التمتع بسبل العيش في بيئة سليمة ومستدامة لا تضر أجسادهم ولا البيئة. إنّ سبل العيش يشمل الحق في مجتمعات سليمة وآمنة وأماكن عمل خالية من التهديدات السامة للناس والبيئات المحيطة بها و للأجيال القادمة و نحن نريد هذا المستقبل المستدام للعالم ولأطفالنا.

ونؤكد كذلك التزامنا الإنصاف بين الأجيال وحماية حق جميع الأطفال في بيئة آمنة مع الاعتراف بتعرضهم بوجه خاص للمواد الكيميائية الخطرة.

ونحن ندرك أنّ هناك حاجة إلى تغييرات جذرية في الأنماط غير المستدامة التي تهيمن على النظام الاقتصادي العالمي للاستهلاك والإنتاج واستخراج الموارد والتخلص منها. ونحن نعترف كذلك بأنّ هناك حاجة لتغييرات جذرية في الطريقة التي تدير بها المجتمعات المواد الكيميائية، بما في ذلك تصميمها واستخدامها و "نهاية حياتها". ونشير إلى أنّ أغلبية كبيرة من المبيدات الحشرية والمواد الكيميائية المنتجة و المستخدمة حالياً لم يتم اختباره على نحو كاف من حيث أثرها على صحة الإنسان والبيئة خاصة في مجال المخاوف الناشئة مثل اختلال الغدد الصماء و علم التخلق و التعرض المستمر لجرعات منخفضة والآثار المترتبة لمخالطي المواد الكيميائية التي تطعن في مفهوم علم السموم .

وعلاوة على ذلك، فإننا ندرك أنّ الأمراض مثل السرطان وأمراض القلب واضطرابات

التنّاسل والنّمّو والرّبو ومرض التوحّد و مرض السّكّري والأمراض التّكسّية وأمراض الجهاز العصبي لديها صلة بتلوّث الهواء والماء والتّربة والغذاء وكذلك المنتجات المستهلكة السّامة والنّفايات.

و نحن نشدّد على أن لا يتأثّر حقّ الشعوب في الاقتصاد الأخضر ومستقبل مستدام نتيجة التّعريض للمواد الكيميائيّة السّامة في مكان العمل والمدارس والمناطق الزراعيّة وفي المنزل. وأن هذا قد يسبّب أضرارا خطيرة لا رجعة فيها مثل السرطان والعيوب الخلقية و ضعف التّنمية والآثار السّلبية في الجهاز المناعي والعصبي وضعف التّمثيل الغذائي. ونحن نشدّد على أن الموادّ الكيميائيّة الثابتة والمتراكمة بيولوجيا تبقى في جسم الإنسان بعد فترة طويلة من التّعريض إليها ويمكن أن تنتقل من الأمّ إلى طفلها في الرّحم وعن طريق الرّضاعة وعبر المشيمة بواسطة الدّم الذي يصل إلى الدّماغ فيؤثّر على نظام الجهاز العصبي المركزي ونموّه .

و نتمسّك ببيان 2009 الذي صدر عن النّهج الاستراتيجي للإدارة الدّولية للموادّ الكيميائيّة العالمي/ المنظمات غير الحكوميّة ومؤتمر القمّة العالمي لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة لعام 2020 والتّأكيد على أن " العيش في عالم خال من التلوّث هو حقّ أساسي من حقوق الإنسان"، وأن الحقّ الأساسي في الحياة مهّدّد عن طريق التّعريض لموادّ كيميائيّة سامة و النّفايات الخطرة وتلوّث مياه الشّرب والغذاء .

و نحن نسلم بأن الإصلاح في الإدارة السّليمة للموادّ الكيميائيّة أمر ضروري لتحقيق التّنمية المستدامة بما في ذلك القضاء على الفقر والمرض وتحسين صحّة الإنسان والبيئة والارتقاء بها والمحافظة على مستوى المعيشة في البلدان على جميع مستويات التّنمية بما يتفق مع الأهداف الإنمائيّة للألفية.

ونشدّد على أنّ المشاركة الفعّالة والنّشطة تتضمّن الحقّ في الحريّة والإعلام بموافقة جميع قطاعات المجتمع المدني، ولا سيّما النّساء والعمّال والسّكان الأصليين و هو أمر أساسي في اتّخاذ القرارات المتعلّقة بالسّلامة الكيميائيّة و التّعجيل بمدّنا " بالمعلومات والمعارف المتعلّقة بالموادّ الكيميائيّة طوال دورة حياتها، بما في ذلك المخاطر التي تشكلها على صحة الإنسان والبيئة؛"

نحن نعترف بأن الصناعة الكيميائيّة تلعب دورا هاما في الاقتصاد العالمي، مع مبيعات سنوية قدرها حوالي 3.000.000.000.000 دولار. نلاحظ باهتمام أن نسبة متزايدة من إنتاج الموادّ الكيميائيّة في العالم أخذ في التحوّل إلى البلدان النّامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية ذات القدرات المحدودة لإدارة هذه العمليات و تنظيمها بدون آليات الامتثال للتخفيف من المخاطر على صحّة الإنسان والبيئة.

نلاحظ في جميع البلدان تقريبا زيادة في استخدامها للمبيدات الاصطناعية والمواد الكيميائيّة الصّناعيّة، بما في ذلك الموادّ الخطرة والموادّ النّانويّة الموجودة في المنتجات الاستهلاكية .

ومع ذلك، فإنّ غالبية البلدان النامية وخاصة التي يمرّ اقتصادها بمرحلة انتقالية لا تملك بنية تحتية كافية أو موارد لضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمبيدات والنفايات الصناعية. وهذا هو الحال خاصة بالنسبة للكميات المتزايدة من النفايات الإلكترونية والنفايات الصلبة والسائلة المتزايدة من التعدين والنفط واستخراج الغاز و المبيدات المهجورة وعبواتها وسعة مخزونات النفايات الصناعية الخطرة و التي كلها تركة سامة من ماضيها.

ونحن ندرك أنّ التكاليف المترتبة على التناقص عن المواد الكيميائية غير مؤهل تماما ولكن جوهري. و نحيطكم علما بأنّ تقديرات منظمة الصحة العالمية تفيد أنّ المواد الكيميائية المستعملة في الصناعة والزراعيّ تتسبب في 1.2 مليون حالة وفاة سنويا ناتجة عن حالات التسمّم الكيميائي الحادّ وعلى الأقلّ 1.7 في المئة من العبء العالمي للمرض. إنّ التكاليف الكبيرة نتيجة الوفيات و الأمراض تتحملها الأفراد والمجتمعات والدول (خاصة منها الفقراء والفئات الأكثر ضعفا) و لا تتحملها منتجو المواد الكيميائية أو سلاسل توريد الإنتاج. بدلا من ذلك، فإنها تفرض عبئا غير مقبول على البلدان النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية.

في المقابل، أنا

سندعم مطالب ونضالات النساء والعمّال والأطفال والسكّان الأصليين والمزارعين والمستهلكين والمجتمعات المحلية المتضرّرة من المواد الكيميائية السامة في ممارستهم لحقوقهم في بيئة صحيّة وحماية العمال والحقّ في المعرفة والتعويض العادل والعلاج الطّبيّ و العدالة البيئية.

سنلتزم منظّماتنا بالحدّ من المدّ المتصاعد للمواد الكيميائية السامة داخل أجسامنا و أطفالنا والتي تهدّد صحّة واستدامة الجيل القادم وما بعده.

سنلتزم بالمبادئ التي تقوم عليها مهمّتنا و التي تضمن مستقبلا خاليا من المواد السامة و منها الحذر والحقّ في المعرفة و لا بيانات لا للتسويق واستعمال البديل والتخلّص من المواد الخطرة و الملوّثة بدفع وتوسيع نطاق مسؤوليّة المنتج.

سنسلّم بأنّ تحقيق مستقبل مستدام يتطلّب تحوّلًا عميقًا في الصناعة الكيميائية الأساسية، و عدم التضحية بحماية العمّال والشعوب الأصليّة وصحة المجتمع والبيئة من أجل تحقيق الربح.

سنأكّد على أنّ أيّ صناعة كيميائية مستدامة ومسؤولة يجب أن يكون هدفها القضاء على جميع أنواع التلوث ودفع التكلفة الحقيقيّة طوال دورات حياة منتجاتها. ويمكن لآليات استيعاب التكاليف والإصلاحات الماليّة والتي تعكس حقًا القيم الإيكولوجية المساعدة في هذا المجال على توفير الموارد اللازمة لتطوير سياسة سليمة لإدارة المواد الكيميائية وتقييمها ورصدها وممارساتها.

سندعم المعايير الواضحة والسياسات التي تشجّع الاستثمار في الصناعة الكيميائية المستدامة للمساعدة على التخلّص التدريجي من إنتاج المواد الكيميائية التي لا يمكن تحملها ودعم التصميم الأخضر والكيمياء الخضراء و إجراء تقييم كامل لكل التكنولوجيات الجديدة قبل الدخول بها في السوق و حماية البلدان النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية من الصحة الغير آمنة والأعباء البيئية والاقتصادية.

سنسلّم بأنّ تحقيق مستقبل مستدام هو أمر أساسي للجميع بالحصول على أغذية آمنة ومغذية و بتحوّل الزراعة إلى زراعة بيئية تعتمد على التنوّع البيولوجي

علما أنّ التهديدات التي تشكّلها مكونات المنتجات السامة الغير مرّخصة لها للمستهلك فنحن ندعم ونعزّز تنفيذ الوقاية في كلّ حلقة من دورة حياة المنتجات فضلا عن سياسات الشراء الخضراء التي يفضّل أن يكون ذلك مع شهادة طرف ثالث حتّى لا تجد المواد الكيميائية السامة طريقها إلى المنتجات الاستهلاكية والنفائيات التي تنتج عنها ونحن ندعو إلى وضع العلامات الإلزامية للمواد الخطرة في المنتجات وفي مكان العمل لضمان الحماية لجميع الناس والبيئة.

الدعم المطلق لشفافية مكونات المواد الكيميائية والحصول على المعلومات من خلال جميع سلاسل التوريد والعموم.

العمل على تحقيق التخلّص التدريجي للمواد الكيميائية الخطرة بما في ذلك مبيدات الآفات شديدة الخطورة والسموم الثابتة المترابطة بيولوجيا و genotoxins و المواد المسببة للسرطان والمواد الكيميائية التي تؤثر على الإنجاب وجهاز المناعة والجهاز العصبي و اختلال الغدد الصماء والمواد التي تنتقل بعيدة المدى و المعادن السامة مثل الكاديوم والزنابق والرصاص والمواد النانوية الخطرة. إنّ التخلّص التدريجي أساسي من أجل تجنّب بيع المواد الكيميائية المحظورة والمقيدة في بلد إلى بلد اخر ولا سيما في البلدان التي لا تملك القدرة على تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

سنلزم أنفسنا وندعو جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات والمنظمات الغير الحكومية والشركات ومؤسسات القطاع الخاصّ والأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية ووسائل الإعلام وغيرها للعمل معا من أجل إصلاح عاجل و التوافق لإدارة وتنظيم المواد الكيميائية دوليا وإقليميا ومحليا وذلك لتحقيق مستقبل خال من السموم للجميع. و ندعو إلى إعادة الالتزام بالنهج الاستراتيجي على أعلى المستويات السياسية وحث الحكومات وأصحاب المصلحة إلى الزيادة في الدعم المالي لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاتفاقات المتعددة بين مختلف الأطراف حول المواد الكيميائية والنفائيات.